جمهورية العراق
رئاسة ديوان الوقف السني

Republic of Iraq
Al-Sunni Endowment

مجلة كلية الإمام الأعظم الجامعة

مجلة علميّة فصلية محكّمة

الجزء
٢

ذي الحجة ١٤٤٦ هـ - حزيران ٢٠٢٥م

اقرأ في هذا العدد:

١. علم الكلام موضوعه وسماته وعوامل نشأته
ازبار علي حميد محمد - أ. د. رحيم سلوم مرهون

٢. خلق الجنة والنار وبقاؤهما
أ. م. د. سمير عمر سعيد البرزنجي

٣. الأديانُ والموسيقى دراسةٌ مقارنةٌ بينَ الموقفِ الفقهيِّ والتَّأثيرِ الرُّوحيِّ للموسيقى ..
أ. م. د. المقداد خليل صالح

٤. قراءة ابن محيصن في تفسير الكشاف (جمع ودراسة)
م. د. مهند سعاد شاكر شيخلر

٥. الضَّوابطُ الفقهيَّةُ المتعلقةُ بالنِّكاح في كتاب «الأشباه والنَّظائر» ...
م. م. عبد المحسن ظاهر عبدالخالق السعدون - أ. د. محمد أحمد الرَّواشدة

٦. الصورة الشعرية في شعر مهذب الدين بن الخيمي
م. م. مهجه مفيد علوان حسن

٧. مدى كفاية التشريعات في الحدِّ من الفساد في الوظيفة العامَّة
م. م. حازم علي حسين العزي

العدد الثاني والخمسون
ذي الحجة ١٤٤٦ هـ - حزيران ٢٠٢٥م

الرقم الدولي: ISSN:1817_6674

Al- Imam Al-Adham University College

A.D 2025 A.H 1446

ISSN: 1817-6674
coll.magazine@imamaladham.edu.iq

مجلة كلية الإمام الأعظم الجامعة

العدد الثاني والخمسون

«الجزء الثاني»

ذي الحجة ١٤٤٦ هـ

حزيران ٢٠٢٥ م

هيئة تحرير المجلة لسنة ٢٠٢٥م

أ. د. صلاح الدين فليح حسن - عميد كلية الإمام الأعظم الجامعة ..... المشرف العام
أ.د. فهيمي أحمد عبد الرحمن ..... رئيس التحرير
أ.م.د. علي داود خلف..... مدير التحرير
أ.د. إسماعيل عبد عباس.....عضو
أ.د. محمود عبد العزيز محمد .....عضو
أ.د. حقي إسماعيل محمود..... عضو لغوي
أ.د. حسام مشكور عواد .....عضو
أ.د. محمد عبد القادر عجاج ..... عضو مترجم إنكليزي
أ.د. وسام محمد خليفة.....عضو
أ.د. أحمد ياسين معتوق .....عضو
أ.د. خالد مصطفى عبيد.....عضو
أ.د. نور سعد محسن .....عضو
أ.د. وصفي عاشور أبو زيد / تركيا .....عضو
أ.د. محسن المطيري / الكويت .....عضو
أ. د. لبنى خميس مهدي / وزارة التعليم العالي.....عضو
أ.م.د. عبد الوهاب أحمد حسن الطه.....عضو
أ.م.د. محمد صالح حسن / دائرة البحوث .....عضو

شروطُ النَّشر في مجلة كلِّيَّة الإِمام الأَعظم الجامعة/ العراق

الرَّقم الدُّوليُّ ISSN:1817-6674

تعدُّ مجلة كلِّيَّة الإِمام الأَعظم الجامعة، مجلة إِنسانيَّة من المجلات العلميَّة الأَكاديميَّة الرَّصينة، وقد صدرت موافقة وزارة التَّعليم العالي والبحث العلميِّ؛ لاعتمادها بالرَّقم: بت/٨٦٤ في ٢٠٠٥/٥/٢٤م.

شروط النَّشر العامَّة:

تهدف هيئة التَّحرير في مجلة كلِّيَّة الإِمام الأَعظم الجامعة إِلى الارتقاء بمعامل التَّأثير (impact Factor)؛ تمهيدًا لدخول المستوعبات العلميَّة العالمية، لذا تنشر مجلة الكلِّيَّة البحوث الَّتِي تتسمُّ بالرَّصانة العلميَّة والقيمة المعرفية، وبسلامة اللُّغة، ودقَّة التَّوثيق على وفق الشُّروط الآتية:

١. أَلَّا يكونَ البحث منشورًا سابقًا أَو سبق نشره في مجلة أُخرى، أَو جزءًا من بحث سابقٍ منشورٍ، أَو من رسالة أَو أُطروحة جامعيَّة، وأَلَّا يقدِّمه للنَّشر في مجلة أُخرى بعد نشره في مجلة كليتنا، وعلى الباحث أَنْ يوقع تعهدًا بذلكَ، وأَنْ يوافق على نقل حقوق نشر البحث إِلى المجلة في حال قبول نشره.

٢. أَلَّا يُذكر اسم الباحث أَو أَيُّ إِشارة تدلُّ عليه في متن البحث؛ لضمان سرية وحيادية عملية التَّقويم.

٣. أَلَّا يزيد عدد الكلمات في البحث على (٨٠٠٠) ثماني آلاف كلمة، مع المصادر والملاحق، وأَلَّا يزيد على خمس وعشرين صحيفة.

٤. أَنْ تحتوي الصَّحيفة الأُوْلى من البحث على ما يأتي:

أ. عنوان البحث باللُّغة العربيَّة والإنجليزيَّة.

ب. اسم الباحث، ودرجته العلميَّة، وتخصصه باللُّغة العربيَّة والإنجليزيَّة.

ج. مكان عمل الباحث باللُّغة العربيَّة والإنجليزيَّة.

د. رقم هاتف الباحث، وبريده الإلكترونيّ الجامعيّ.

٥. يقدِّم الباحث ملخصًا (باللُّغة العربيَّة والإنجليزيَّة) لا يقل على (١٥٠) خمسين ومئة كلمة.

٦. يوضع بعد الملخص (Abstract) مباشرة الكلمات المفتاحية لموضوع البحث، (Key word)، باللُّغة العربيَّة والإنجليزيَّة.

٧. يجب على الباحث اتِّباع قواعد الاقتباس وتوثيق المصادر، وأَخلاقيات البحث العلميّ بما يتوافق مع سياسة المجلة.

٨. تكتب الهوامش داخل المتن وبين قوسين (ABI) النِّظام الأَمريكي وكما ياتي:

مع تطور الحياة (الزَّمخشريُّ، ٣٢:١٩٩٩).

قائمة المصادر باللُّغة العربيَّة (ABI).

قائمة المصادر باللُّغة الإنكليزيَّة.

٩. الاستشهاد بعددين من أَعداد المجلة المنشورة سابقًا والمرفوعة في الموقع الإلكتروني الخاص بكليتنا في الرَّابط الإلكترونيِّ: https://www.iasj.net/iasj /journal/224/issues

١٠. تطبق المجلة نظام فحص الاستلال الإلكتروني باستخدام برنامج (Turnitin)، ويرفض نشر الأَبحاث الَّتِي تتجاوز فيها نسبة الاستلال ٢٠٪.

١١. يخضع البحث لفحص أَوَّليٍّ تقوم به هيئة التَّحرير في المجلة؛ وذلكَ لتقرير أَهلية البحث للتَّحكيم، ويحق لها أَنْ تعتذر عن قبول البحث دون تقديم الأَسباب.

١٢. تتبع المجلة التَّقويم المزدوج السِّري؛ لبيان صلاحية البحث للنَّشر، إذ يعرض البحث المقدَّم للنَّشر على محكمينِ اثنين من ذوي الاختصاص، ويتمُّ اختيارهما بسرية مطلقة، فضلًا عن عرض البحث على خبير لغويٍّ؛ لتقويمه لغويًّا.

١٣. الأَبحاث الَّتِي يقترح المحكمون إجراء تعديلات عليها؛ لتكون صالحة للنَّشر، تعاد إلى أَصحابها؛ لإجراء التَّعديلات المطلوبة، وخلاف ذلكَ لا يتمُّ تسلم البحث، وستتمُّ مراجعة البحث من هيئة التَّحرير؛ للتَّأكد من إلتزام الباحث بالأَخذ بالملحوظات المثبتة جميعها من المقيمين.

١٤. تُعبِّر الأَبحاث المنشورة في المجلة عن آراء أَصحابها، لا عن رأي المجلة.

١٥. تنشر المجلة أَعدادًا خاصَّة بالمؤتمرات العلميَّة المتوافقة مع تخصص المجلة.

١٦. أُجور نشر البحث: يدفع الباحث (٥٠) خمسين أَلف دينار؛ لتغطية أُجور التَّحكيم، ويكمل دفع بقية الأُجور عند قبول البحث للنَّشر.

١٧. لا تأخذ المجلة أَي أُجور نشر الأَبحاث المقدَّمة من الباحثين خارج العراق.

١٨. تخريج النُّصوص القرآنيَّة والحديث النَّبويِّ الشَّريف على ضوء المنهج العلميِّ الدَّقِيق.

١٩. يُزود الباحث بنسختين مستلة، بعد النَّشر.

٢٠. يتمُّ رفع الأَبحاث على منصة المجلة https://journal.imamaladham.edu.iq/index.php/al-Imam-Al-Adham/user/register. أَو من مسح رمز QR في أَعلى الصَّحيفة.

شروط النَّشر الفنيَّة:

١. يُقدَّم البحث بملف واحد، يبدأ بالعنوان وينتهي بالمصادر، وأَلَّا يزيد على (٢٥) خمس وعشرين صحيفة.

٢. تكتب الهوامش داخل المتن وبين قوسين (ABI) النِّظام الأَمريكيّ وكما يأتي:

مع تطور الحياة (الزَّمخشريُّ، ١٩٩٩:٣٢).

قائمة المصادر باللُّغة العربيَّة (ABI).

قائمة المصادر باللُّغة الإنكليزيَّة.

٣. حجم الخطِّ للمتن (١٦) ستة عشر، وللهامش (١٢) اثنا عشر.

٤. نوع الخطِّ باللُّغة العربيَّة (Simplified Arabic واللغة الإنجليزية Times New Roman).

- ملحوظة: في حال عدم الأَخذ بشروط النَّشر نعتذر عن تستلم البحث ونشره.

- يمكن زيارة موقع المجلة في مبنى الكلية في سبع أَبكار أَو التَّواصل عبر البريد الإِلكترونيِّ coll.magazine@imamaladham.edu.iq.

أَو الاتصال بمدير التَّحرير عبر الهاتف (٠٠٩٦٤٠٧٧٣٢٤٣٥٦٩٣)، ويمكن الاطلاع على أعداد المجلة عن طريق موقع وزارة التَّعليم العالي والبحث العلميِّ: https://www.iasj.net/iasj/journal/224/issues.

مميزات المجلة:

١. سياسة الوصول المفتوح: كلُّ الأَبحاث متاحة مجانًا فور نشرها.

٢. تَنشر أَربعة أَعداد سنويًّا منذ عام ٢٠٠٥م.

٣. تستخدم برامج متقدمة للكشف عن الانتحال؛ لضمان الأَمانة العلميَّة.

٤. تُعنى بنشر الأَبحاث الَّتِي تواكب التَّطورات، وتسهم في معالجة قضايا المجتمع، والحدِّ من الظَّواهر السِّلبيَّة.

٥. تَنشر أَعمال المؤتمرات والنَّدوات المتخصصة.

شروط النشر (الفنيَّة):

١- يقدّم البحث بملف واحد، يبدأ بالعنوان وينتهي بالمصادر، وألَّا يزيد على خمس وعشرين صحيفة.

٢- تكون الهوامش أسفل كل صحيفة (تلقائيًا وليس يدويًّا).

٣- حجم الخط للمتن (١٦)، وللهامش (١٢).

٤- نوع الخط باللغة العربية ((Simplified Arabic واللغة الإنجليزية Times New Roman)).

- **ملاحظة:** في حال عدم الأخذ بشروط النشر نعتذر عن استلام البحث ونشره.

- يمكن زيارة موقع المجلة في مبنى الكلية في سبع إبكار أو التواصل عبر البريد الإلكتروني magazine@imamaladham.edu.iq.

أو الاتصال بمدير التحرير عبر الهاتف (٠٧٧٣٢٤٣٥٦٩٣)، ويمكن الاطلاع على أعداد المجلة عن طريق موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من خلال مسح رمز QR في أعلى الصفحة.

كلمة العدد الثاني والخمسين

يعدُّ العِلْمُ من أَهمِّ مزايا العقل الإنسانيِّ على الإطلاق، بل هو أَعلى صفة يتحلى بها البشر، وأَسمى غاية يقصدها النَّاسُ، وصل ذلكَ إلى حدِّ أَنْ عَرِفَتْهُ العامَّة في أَسواقها، وتهافتَتْ على الاتِّسام بِمَيسَمِه والتَّعوذ من ضدِّه، ولكن مع ذلكَ لو اقتصروا عليه لفسد نظام الكون كما لو اقتصروا على غيره، فأَمرهم الله سبحانه أَنْ تنفرَ مِنْ كلِّ فرقة منهم طائفة؛ لتحصيل العلم والتَّفقُّه في الدِّين؛ لِأَنَّ العلم لا يستقيم بغيره.

فبالعِلْمِ يعلو شأن الشُّعوب، وتتَّسع آفاقهم، ويتفاضل النَّاس في انتسابهم إلى شرفه وفضيلته.

وتبنى مؤسسات الدَّولة به، لا سيَّما التَّعليميَّة ومنها الجامعات والكليات، والَّتِي تعرف بأَساتيذها ونتاجهم العلميّ من بحوث رصينة تنشر بمجلات رصينة، ومن هذه المجلات مجلة كليتنا.

وأَخيرًا نسأل الله تعالى السَّداد والتَّوفيق للقائمين عليها.

هيئة التحرير

المحتويات

١. الأَديـانُ والموسيقى دراسـةٌ مقارنةٌ بينَ الموقفِ الفقهيِّ والتَّأثيرِ الرُّوحيِّ للموسيقى في المسيحيَّةِ واليهوديَّةِ ١١
أ. م. د. المقداد خليل صالح .....

٢. خلق الجنة والنار وبقاؤهما ٣٥
أ. م. د. سمير عمر سعيد البرزنجي .....

٣. المبادئ التربوية المستنبطة من «سورة القمر» ٧١
إبتسام حسيب محمد .....
أ. م. د. محمود علي فرحان العزاوي.....

٤. فاعلية برنامج تدريسي قائم على الفيديو التفاعلي في تنمية دافعية التعلم نحو مادة الفيزياء لدى متعلمين الصف الخامس العلمي..... ٩٧
إبتهال قاسم محمد.....

٥. علم الكلام موضوعه وسماته وعوامل نشأته..... ١٣٣
ازبار علي حميد محمد .....
أ. د. رحيم سلوم مرهون .....

٦. السخرية من المرأة في قصص أميرة بدوي ١٥٥
م. د. علي حمد علي جادالله .....
م. م. محمد قحطان حتروش محمد.....

٧. إنعكاسُ مهاراتِ التَّفكيرِ الاستراتيجيِّ في إستراتيجياتِ التَّغييرِ المنظميِّ (دراسة تطبيقية في مصنع القطنية - بغداد) ١٧٩
م. د. محمد درع أَحمد.....
م. م. ثامر كاظم حسن.....

٨. قراءة ابن محيصن في تفسير الكشاف (جمع ودراسة) ٢٠٩
م. د. مهند سعاد شاكر شيخلر.....

٩. حكم الإنتفاع بالخلايا الجذعية الجنينية (دراسة أصولية)..... ٢٣٧
م. م. إسراء مهند كامل الهيتي .....

١٠. الفن والأدب في العراق الحديث تعبيرات عن الهوية الوطنية ٢٦٥
م. م. باسم ثائر أحمد عبد .....
م. م. رنا عبد حماد حمادي.....

١١. مدى كفاية التشريعات في الحدِّ من الفساد في الوظيفة العامَّة ٢٩٩
م. م. حازم علي حسين العزي .....

١٢. القانون الواجب التطبيق على عقود التجارة الألكترونية ٣٢٩
م. م. سعد جاسم محمد الدليمي.....

١٣. الضَّوابطُ الفقهيَّةُ المتعلقةُ بالنِّكاح في كتاب «الأَشباه والنَّظائر» لابن نجيم الحنفيِّ «نماذج تطبيقية»..... ٣٨١
م. م. عبد المحسن ظاهر عبدالخالق السعدون.....
أ. د. محمد أَحمد الرَّواشدة.....

١٤. جواز أخذ الأجرة لقراءة القرآن تأليف المولى الفاضل العلامة المؤرخ المدرس أمر الله محمد بن سيرك الحسيني محي الدّين الرومي الإستنبولي الحنفي المشهور سيرك زاده [٩٤٥هـ - ١٠٠٨هـ] (دراسة وتحقيق)..... ٤١١
م. م. مصطفى علوان عبود .....
م. م. جليل إبراهيم إسماعيل .....

١٥. الصورة الشعرية في شعر مهذب الدين بن الخيمي ٤٤٧
م. م. مهجه مفيد علوان حسن .....

١٦. البداية الكتابية كوسيلة إثبات إستثنائية: دراسة تحليلية مقارنة بين القانون الأردني والفرنسي..... ٤٧٣
د. أحمد سليمان المعايطة .....

١٧. آثار التغيرات الإقليمية والدولية على العلاقات العربية العربية..... ٤٩٧
مها سميح كامل المواضية .....
الأستاذ الدكتور صداح الحباشنة .....

١٨. السياسية المائية التركية وإنعكاساتها على الأمن المائي العراقي ٥٣٣
م. م. مهاد محمد عبدالله .....

١٩. التغيرات الاقتصادية في آسيا بعد الحرب العالمية الثانية (الصين والهند إنموذجا)..... ٥٥٣
م. م. سهاد فاروق إبراهيم .....

التغيرات الاقتصادية في آسيا بعد الحرب العالمية الثانية (الصين والهند إنموذجا)

Economic Changes in Asia after World War II:

China and India as a Model

إعداد الباحثة

م. م. سهاد فاروق إبراهيم

جامعة تكريت / كلية الآداب / قسم التاريخ

Assistant Lecturer: Sihad Farouk Ibrahim

Tikrit University / College of Arts

Department of History

الملخص

جاء هذا البحث لبيان الدور الكبير الذي تقوم به الصين والهند في محاولة تغيير الخارطة الاقتصادية في العالم بعد الحرب العالمية الثانية, إذ أصبحتا الصين والهند بفضل التنامي المستمر لمكانتهما الاقتصادية محل اهتمام مختلف مؤسسات الفكر والمعاهد الاقتصادية المتخصصة عبر أنحاء العالم ، كما اكتسبت التجربة الصينية والهندية أهميتها مما حققته من انجازات اقتصادية هائلة، بعد أن كانت قبلها واحدة من أكثر بلدان العالم تخلفاً، وبالتالي فمن الضروري دراسة هذه التجربة التنموية الرائدة وتتبع أبعادها ومراحلها وتحولاتها ، واستخلاص الدروس المستفادة منها .

الكلمات المفتاحية : (التغيرات -الاقتصادية - الحرب - الصين -الهند).

Abstract:

This research highlights the significant role that China and India play in reshaping the global economic landscape after World War II. Thanks to their continuous economic growth, China and India have become a focus of interest for various think tanks and specialized economic institutions worldwide. The Chinese and Indian experiences have gained importance due to their remarkable economic achievements, transforming from some of the most underdeveloped countries to economic powerhouses. Therefore, it is essential to study these pioneering developmental experiences, tracing their dimensions, stages, and transformations, and extracting valuable lessons from them.

Keywords: Changes - Economic - War - China - India.

المقدمة

تعد كل من الصين والهند قوى إقليمية ذات حدود متجاورة، فهما دولتان تستوفيان معايير القوى الإقليمية من حيث القدرات العسكرية والاقتصادية الكبيرة نسبيًا، والنفوذ في مناطقهما. وعلاوة على ذلك، تتجاور هاتان القوتان الصاعدتان جغرافيًّا مع مناطق نفوذ متباينة. فقد أكدت الهند نفسها بصفتها قوة إقليمية في جنوب آسيا منذ رحيل البريطانيين عام ١٩٤٧ م؛ إذ إنَّ موقعها الجغرافي المركزي إلى جانب عدد السكان والاقتصاد والجيش الكبير يجعلها القوة الإقليمية المهيمنة الموجودة في جنوب آسيا.

ومن ناحية أخرى، كانت الصين هي القوة الإقليمية المهيمنة في ش رق آسيا، ولها أيضًا دور كبير في جنوب شرق آسيا. وعليه، تتناسب كل من الصين والهند مع معايير القوى الإقليمية الصاعدة، وتسعيان إلى إعادة تحديد مناطق نفوذ كل منهما من خلًل تطلعات الهيمنة، ولكن في الوقت نفسه، تمتلكان حدودًا متجاورة. ويمكن تعريف علًقتهما على أنها مزيجًا من العلاقات الاقتصادية؛ فإن الدولتين تواصلًن إبداء وجهات نظر استراتيجية التعاون والتنافس، فعلى الرغم من تعدد مجالات التعاون بينهما وخاصة متباينة.

أهمية الدراسة

برزت الأهمية العلمية لهذا الموضوع في تناوله لواحدة من أهم الاهتمامات البحثية في الدراسات الأكاديمية المعاصرة ، التنامي المستمر للصين والهند, ولمكانتهما الاقتصادية محل اهتمام مختلف مؤسسات الفكر والمعاهد الاقتصادية المتخصصة عبر أنحاء العالم.

هدف البحث:

هدف البحث إلى الكشف عن الدور الكبير الذي تقوم به الصين والهند في محاولة تغيير الخارطة الاقتصادية في العالم بعد الحرب العالمية الثانية.

منهجية الدراسة :

تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي الذي يركز على تحليل منطلقات وأبعاد العلاقات

الصينية الهندية بعد الحرب العالمية الثانية، من خلال ربطها بالعوامل والمتغيرات المختلفة التي كان لها تأثير في تحديد مسار العلاقات بين البلدين. كما تم استعمال المنهج البنيوي القائم على تداخل وتفاعل الكل والجزء.

هيكلية الدراسة

لدراسة الموضوع وضعت خطة تضمنت مقدمة واربعة فصول وهي الفصل الاول التطور التاريخي للعلاقات الصينية الهندية، والفصل الثاني: السياسات الاقتصادية الصينية ١٩٤٩ – ١٩٨٠، واما الفصل الثالث: فلسفة التنمية الاقتصادية الهندية بعد الحرب العالمية الثانية، الفصل الرابع: الصين والهند عملاقين عالميين، وتم ختم الدراسة بخاتمة وقائمة بالمصادر.

الفصل الاول
التطور التاريخي للعلاقات الصينية الهندية

يمكن تقسيم التطور التاريخي للعلاقات الصينية الهندية بعد الحرب العالمية الثانية على أربع مراحل مختلفة. فتتمثل المرحلة الأولى في المدة من (١٩٤٩ إلى ١٩٦٢)، إذ تأسست الدولتان رسميًا في أواخر الأربعينيات، وأقيمت العلاقات الدبلوماسية بين الصين والهند في الأول من أبريل عام ١٩٥٠ . وفي عام ١٩٥٤، تعهدت الصين والهند بالالتزام بالمبادئ الخمسة للتعايش السلمي، والتي يشار إليها باسم اتفاقية بانشيل، مما مهد الطريق لتعميق التعاون الثنائي. وقبل ذلك، في عام ١٩٥٠ ، قامت الصين بضم التبت ووضعها تحت سيطرتها القانونية في عام ١٩٥١. (جصاص، ٢٠١٧، ص٣٣), وقد شهدت العلاقات الصينية الهندية تطوراً إيجابياً في أوائل الخمسينيات ومع ذلك، أدى ضم الصين للتبت إلى زيادة التوترات بين الصين والهند إذ أصبحت الدولتان تشتركان في حدود رسمت بشكل سيئ. وازدادت التوترات بعد تمرد التبت عام ١٩٥٩ عندما منح الدالاي لاما حق اللجوء إلى الهند وأدت المطالبات المتناقضة حول حدودهما المشتركة في النهاية إلى حرب الحدود الصينية الهندية عام ١٩٦٢ ، والتي نشبت وانتهت بعد ذلك بشهر بهزيمة الهند، ومع ذلك لم تحل الحرب مشكلة الحدود. وتواصل الصين المطالبة بالسيادة على أجزاء كبيرة من ولاية أروناشال براديش على القطاع الشرقي من الحدود الصينية الهندية. وتطالب الهند، بدورها، بمنطقة أكساي تشين التي تسيطر عليها الصين على القطاع الغربي من حدودها المشتركة أما المدة الثانية فتتمثل في المدة من (١٩٦٢ إلى١٩٧٦)، إذ دخلت العلاقات الصينية الهندية جمودًا سياسيًا دام عقد ونصف من الزمن تقريباً بعد حرب عام ١٩٦٢. وخلال أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات تدهورت علاقات الصين مع الاتحاد السوفيتي وتحولت العلاقات بين الدولتين إلى علاقات عدائية، مما أدى في النهاية إلى نشوب نزاع مسلح على حدود متنازع عليها نهر أوسوري في عام ١٩٦٩. وقام الاتحاد السوفييتي بدوره بإقامة علاقات قوية مع الهند، والتي توجت بشكل أكبر بمعاهدة الصداقة بين الاتحاد السوفيتي والهند عام ١٩٧١, وعلاوة على ذلك، طورت الصين علاقة استراتيجية مع باكستان، وزيتها بالدعم الدبلوماسي والمعدات العسكرية خلال حروب باكستان اللاحقة مع الهند في ١٩٦٥ و ١٩٧١. (الاحمر، مجلد

(٤)، عدد (١)، ٢٠١٠، ص ١٤٣)

والمرحلة الثالثة تمثلت في المدة من (١٩٧٩ إلى ١٩٩٨) ، إذ حتى عام ١٩٧٦ لم تشهد العلاقات الصينية الهندية تقاربا بيد أنه في ذلك العام، أعادت الصين والهند إقامة علاقتهما الدبلوماسية التي انقطعت بسبب اندلاع حرب عام ١٩٦٢. بدأت العلاقات الثنائية تتحسن بشكل ملحوظ، وكان الحدث الأكثر أهمية هو تزامن ذلك مع ذلك مع إطلاق الزعيم الاعلى دنج شياو بينج للإصلاحات الاقتصادية الذي رأى حاجتها إلى وجود تعاون نشط مع الدول الاخرى. ومنذ عام ١٩٨١ بدأ البلدان محادثات حول قضية الحدود وقد أدت هذه الطفرة التي طرأت على المشاركة الصينية الهندية في النهاية إلى توقيع سلسلة من تدابير بناء الثقة في أوائل ومنتصف التسعينيات. وقد صممت تدابير بناء الثقة بغية تلافي خطر نشوب صراع حدودي جديد لكنها لم تشكل محاولة لإبرام معاهدة رسمية بين الصين والهند لتسوية النزاع الحدودي(الاحمر، مجلد (٤)، عدد (١)، ٢٠١٠، ص ١٤٣). وأدت سنوات التقارب في العلاقات الصينية الهندية إلى حدوث المزيد من التحسن في علاقات البلدين. وقد بلغ حجم التجارة الثنائية ١٠٩ مليار دولار في عام ١٩٩٨ ، بزيادة ١٦ ضعفاً خلال ما يزيد قليلاً على عقد من الزمن. وفضلاً عن ذلك، قامت الصين بمراجعة موقفها بشأن النزاع بين الهند وباكستان حول كشمير، إذ أنها قد أعطت في السابق دعما دبلوماسيًا لا يتزعزع للحق السيادي لباكستان في كشمير ، ولكن سعت الصين لاتخاذ موقفا محايدا بشكل متزايد بشأن هذه القضية، مشيرة إلى أنها تمثل مجرد نزاع ثنائي بين الهند وباكستان بينما المرحلة الرابعة تمثلت في المدة من (١٩٩٨ إلى ٢٠١٣)، وتميزت هذه المرحلة بتحسن العلاقات لكن في ظل النزاعات والتوترات العالقة، إذ بدا أن العلاقات بين البلدين تسير في مسار إيجابي بعد التطور سالف الذكر الذي طرأ عليها أوائل ومنتصف التسعينيات . لكن مع ذلك في عام ١٩٩٨ اتخذت العلاقات منعطفا سلبياً(علوان، ٢٠١٥، ص٣٢). إذ بررت الهند تجاربها النووية الخمس في مايو من ذلك العام بالإشارة إلى زيادة قدرة الصين النووية. وردت الصين بقوة على تصوير الهند للصين بوصفها تهديدًا كبيرًا. ونتيجة لذلك، ألغت الصين اجتماع مجموعة العمل المشتركة المُقرر وأصرت على أن تسحب الهند موقفها الكلامي الذي يقوم بتصوير الصين على أنها مصدر قلق لأمنها القومي. وفي النهاية، اضطرت الهند لفعل ذلك، واستؤنفت الزيارات الوزارية والزيارات بين البلدين بسرعة ابتداء من عام ١٩٩٩، كما استؤنفت اجتماعات مجموعة العمل المشتركة. ولكن بفضل الإجراءات التي اتخذها كلا الجانبين

لتحقيق الاستقرار في العلاقات الثنائية، لم تدم هذه التوترات إلا لمدة قصيرة. إذ حدثت انفراجة في العلاقات بين البلدين من خلال مجموعة من الزيارات رفيعة المستوى المتبادلة وعدد من الاتفاقيات في مختلف المجالات خاصة في المجال الاقتصادي. فبحلول عام ٢٠١٠ ، وصل مستوى التجارة الصينية الهندية إلى ٦٢ مليار دولار سنوياً وفضلاً عن ذلك، سعى البلدان إلى زيادة التجارة الثنائية إلى ١٠٠ مليار دولار. ولكن على الرغم من الزيادة الملحوظة في المشاركة السياسية والتجارة الثنائية في تلك المدة إلا أنه حدث مرة أخرى تقييد للعلاقات بين البلدين بسبب انعدام الثقة المتبادل حول قضايا الحدود والمناطق المتنازع عليها ٢٠١٢.(مخيمر، ع (٢١٧)، ٢٠١٩، ص٦٥)

الفصل الثاني
السياسات الاقتصادية الصينية ١٩٤٩ – ١٩٨٠

عندما تولى الحزب الشيوعي الصيني السلطة عام ١٩٤٩، كانت الأهداف الأساسية بعيدة المدى لزعمائه هي تحويل الصين إلى دولة اشتراكية حديثة وقوية. من الناحية الاقتصادية، كانت هذه الأهداف تعني التصنيع وتحسين مستويات المعيشة وتضييق فروق الدخل وإنتاج المعدات العسكرية الحديثة. مع مرور السنين، واصلت القيادة الالتزام بهذه الأهداف، لكن السياسات الاقتصادية الموضوعة لتحقيقها تغيّرت بشكل كبير في مناسبات عدة استجابة للتغيرات الكبيرة في الاقتصاد والسياسة الداخلية والتطورات السياسية والاقتصادية الدولية(حكيمي، ٢٠١٥، ص٦٦).

ظهر تباين مهم بين القادة الذين شعروا أن الأهداف الاشتراكية المتمثلة في معادلة الدخل وزيادة الوعي السياسي يجب أن تحظى بالأولوية على التقدم المادي، وأولئك الذين يعتقدون أن التصنيع والتحديث الاقتصادي شرطان أساسيان لتحقيق نظام اشتراكي ناجح. من بين القادة البارزين الذين اعتبروا أن السياسة يجب أن تكون الاعتبار الأول هم ماو تسي تونغ ولين بياو وأعضاء «عصابة الأربعة». ومن بين القادة الذين شددوا في كثير من الأحيان على الاعتبارات الاقتصادية العملية ليو شاوكي وتشو إنلاي ودنغ شياو بينغ. عكست التحولات المهمة في السياسة العامة التركيز بالتناوب على الأهداف السياسية والاقتصادية وكانت مصحوبة بتغييرات كبيرة في مواقف الأفراد ضمن هيكل السلطة السياسية. من الخصائص المهمة في تطوير السياسات الاقتصادية والنموذج الاقتصادي الأساسي أن كل فترة سياسة جديدة، على الرغم من اختلافها بشكل كبير عن سابقتها، إلا أنها كانت تحتفظ بمعظم التنظيم الاقتصادي النافذ. وهكذا، فإن شكل النموذج الاقتصادي والسياسات التي عبرت عنه في أي مرحلة من تاريخ الصين عكست كلًّا من السياسة النافذة حينها والأساس الهيكلي الذي بُنيت عليه السياسات السائدة في الفترات السابقة(عبدالوهاب، ٢٠٠٤، ص٧٦).

التعافي من الحرب ١٩٤٩ – ١٩٥٢

كان الاقتصاد الصيني يعاني عام ١٩٤٩ من الآثار المنهكة لعقود من الحرب. تضرر العديد

من المناجم والمصانع أو دُمرّ. في نهاية الحرب مع اليابان عام ١٩٤٥، فككت القوات السوفييتية نصف الآلات في المناطق الصناعية الرئيسية في الشمال الشرقي تقريبًا وشحنتها إلى الاتحاد السوفيتي. دُمّرت أنظمة النقل والاتصالات والطاقة أو تدهورت بسبب نقص الصيانة. تعطلت الزراعة وكان إنتاج الغذاء أقل بحوالي ٣٠٪ من مستوى الذروة قبل الحرب. أضف إلى ذلك كله أن العلل الاقتصادية تفاقمت من خلال واحدة من أشد التضخمات قسوة في تاريخ العالم.(البديري ، ٢٠١٥، ص٣٥)

كان الهدف الرئيسي للحكومة خلال الفترة ١٩٤٩-١٩٥٢ إعادة الاقتصاد إلى نظام العمل الطبيعي. تحركت الإدارة بسرعة لإصلاح روابط النقل والاتصالات وإنعاش تدفقات النشاطات الاقتصادية. أُمّم النظام المصرفي ومركزه ضمن بنك الشعب الصيني. للسيطرة على التضخم عام ١٩٥١، وحّدت الحكومة النظام النقدي وشددت الائتمان وقيدت الميزانيات الحكومية على جميع المستويات ووضعتها تحت السيطرة المركزية، كما ضمنت قيمة العملة. نُشّطت التجارة ونُظّمت جزئيًا من خلال إنشاء شركات تجارية حكومية تنافست مع تجار القطاع الخاص في شراء البضائع من المنتجين وبيعها للمستهلكين أو للشركات. بدأ تحول الملكية في الصناعة ببطء. كان ثلث الشركات في البلاد تقريبًا تحت سيطرة الدولة في الوقت الذي كانت فيه حكومة غومينداغ في السلطة (١٩٢٧-١٩٤٩) كما كان قطاع النقل الحديث. أنشأ الحزب الشيوعي الصيني الوحدات من المؤسسات المملوكة للدولة فور توليه السلطة عام ١٩٤٩. أُخضعت الشركات المتبقية المملوكة للقطاع الخاص تدريجيًا لسيطرة الحكومة، لكن ١٧٪ من الوحدات الصناعية كانت لا تزال خارج نظام الدولة بالكامل عام ١٩٥٢.(يونس، ٢٠١٦، ص٣٣٤)

أول خطة خمسية ١٩٥٣ – ١٩٥٧

بعد أن استعادت الصين قاعدة اقتصادية قابلة للاستمرار، كانت القيادة في عهد ماو تسي تونغ وتشو إن لي وغيرهم من المحاربين الثوريين على استعداد للشروع في برنامج مكثف للنمو الصناعي والتنشئة الاجتماعية. لهذا الغرض، اعتمدت الإدارة الصينية النموذج الاقتصادي السوفييتي القائم على أساس ملكية الدولة في القطاع الحديث والتخطيط الاقتصادي المركزي. تجلى النهج السوفييتي في التنمية الاقتصادية في الخطة الخمسية الأولى (١٩٥٣-١٩٥٧). كما هو الحال في الاقتصاد السوفييتي، كان الهدف الرئيسي هو زيادة معدل النمو الاقتصادي،

مع التركيز بشكل أساسي على التنمية الصناعية على حساب الزراعة والتركيز بشكل خاص على الصناعات الثقيلة والتكنولوجيا كثيفة رأس المال. ساعد المخططون السوفييت نظرائهم الصينيين في صياغة الخطة. ساعدت أعداد كبيرة من المهندسين والفنيين والعلماء السوفييت في تطوير وتثبيت منشآت صناعية ثقيلة جديدة، بما في ذلك العديد من المصانع والمعدات التي اشترتها الصين من الاتحاد السوفييتي. ازدادت سيطرة الحكومة على الصناعة خلال هذه الفترة عبر فرض ضغوط مالية وحوافز لإقناع مالكي الشركات الخاصة والحديثة ببيعها للدولة أو تحويلها إلى مؤسسات مشتركة بين القطاعين العام والخاص تخضع لسيطرة الدولة. بحلول عام ١٩٥٦ كان ما يقارب ٦٧٫٥٪ من جميع المؤسسات الصناعية الحديثة مملوكة للدولة، و ٣٢٫٥٪ كانت تحت ملكية مشتركة بين القطاعين العام والخاص. لا توجد شركات مملوكة للقطاع الخاص. خلال نفس الفترة، نُظّمت الصناعات الحرفية ضمن تعاونيات باتت تمثل ٩١٫٧٪ من عمال الحرف اليدوية بحلول عام ١٩٥٦(عبد السلام، المجلد (١٨٣) ، عدد (٤٦)، ٢٠١١، ص٧٦.)

خضعت الزراعة أيضا لتغييرات تنظيمية واسعة النطاق. لتسهيل حشد الموارد الزراعية وتحسين كفاءة الزراعة وزيادة وصول الحكومة إلى المنتجات الزراعية، شجعت السلطات المزارعين على تنظيم وحدات جماعية كبيرة ومجتمعية. كانت القرى تتقدم وتتطور من فرق صغيرة منظمة، إلى تعاونيات المنتجين الزراعيين في المرحلة الأولى، حيث كانت لا تزال العائلات تتلقى بعض الدخل على أساس مساحة الأرض التي ساهمت بها، وفي النهاية كانت تصير تعاونيات متقدمة تعتمد حصص الدخل فيها على مقدار العمالة التي ساهمت بها فقط. إضافة إلى ذلك، سُمح لكل عائلة بالاحتفاظ بقطعة أرض خاصة صغيرة لزراعة الخضروات والفواكه والماشية لاستخدامها الخاص. بدأت عملية التجميع ببطء، لكنها تسارعت في عامي ١٩٥٥ و ١٩٥٦. عام ١٩٥٧، انضمت ٩٣٫٥٪ من الأسر الزراعية إلى تعاونيات المنتجين المتقدمة. من حيث النمو الاقتصادي، كانت الخطة الخمسية الأولى ناجحة جدًا، خاصة في تلك المناطق التي أكدت عليها إستراتيجية التنمية على النمط السوفييتي. وضعت أسس متينة في الصناعات الثقيلة. وُسّع نطاق الصناعات الرئيسية، بما في ذلك صناعة الحديد والصلب واستخراج الفحم وإنتاج الاسمنت وتوليد الكهرباء وبناء الآلات. أنشئت الآلاف من المؤسسات الصناعية ومعامل التعدين، بما في ذلك ١٥٦ منشأة رئيسية. زاد الإنتاج الصناعي بمعدل سنوي متوسط قدره ١٩٪ بين عامي ١٩٥٢ و ١٩٥٧،

ونما الدخل القومي بمعدل ٩٪ سنويًا. على الرغم من غياب الاستثمارات الحكومية في الزراعة، زاد الإنتاج الزراعي بشكل كبير، إذ بلغ متوسط الزيادات حوالي ٤٪ سنويًا. نتج هذا النمو في المقام الأول عن المكاسب في الكفاءة الناجمة عن إعادة التنظيم والتعاون الذي تحقق من خلال التعاونيات. مع استمرار الخطة الخمسية الأولى، زاد قلق القادة الصينيين بسبب الأداء البطيء نسبيًا للزراعة(حسين، العدد (١٥)، ٢٠٠٢، ص٧٧)

الفصل الثالث: فلسفة التنمية الاقتصادية الهندية بعد الحرب العالمية الثانية

استندت هذه الفلسفة التي صاغها نهرو عشية حصول الهند على استقلالها إلى ركيزتين متكاملتين، وهما: التخطيط، وتكامل جهود القطاعين العام والخاص في التنمية. ومن المعلوم أن هذا النمط التنموي الموجه كان يحظى في حينه بتوافق عام داخل الأوساط السياسية والاقتصادية الهندية، استنادا إلى أن الدولة وحدها في ذلك الوقت هي التي كانت تمتلك القدرة على تعبئة الموارد الضرورية لإرساء الأساس اللازم لعملية التحديث والتصنيع(بالو، ٢٠١١، ص٩٩)

ويرى كثير من الخبراء الهنود والأوروبيين أن هذا النمط التنموي الموجه ظل يعمل بكفاءة طيلة فترة حكم نهرو، حيث نجح في خلق قاعدة صناعية واسعة ومتنوعة، فضلا عن تحقيق قدر كبير من الحرية للاقتصاد الهندي في مواجهة التبعية الخارجية. ويذهب البعض إلى أن الفضل في ذلك يرجع إلى ما كانت تتمتع به النخبة الهندية في ذلك الوقت من رؤية للتحديث، مما ساعدها على التوظيف الأمثل لموارد الدولة المتاحة واستثمارها في القطاع العام الصناعي. ومع هذا تظل نقطة الضعف الأساسية في هذا النمط التنموي في أنه لم يكن مصمما على افتراض ضرورة التصدير للأسواق الخارجية، استنادا إلى اتساع السوق الداخلي الهندي والوفاء باحتياجاته من السلع والخدمات. وبالتالي فإن بؤرة تركيزه انصبت على تحقيق طفرة إنتاجية كمية وليست نوعية عالية للصناعة الهندية، وهو ما أدى بدوره إلى ضعف قدرتها

التنافسية في الأسواق الخارجية. ومما لا شك فيه أن ذلك حمل في طياته بذور أزمة هذا النمط التنموي(بالو، ٢٠١١، ص٩٩)

أزمة النموذج التنموي الهندي

في عام ١٩٩١ واجه الاقتصاد الهندي أزمة غير مسبوقة. ويرى كثيرون أن بوادر أزمة هذا النموذج التنموي ترجع إلى منتصف الستينيات، مع جمود الدولة الهندية وعجزها عن الاستجابة السريعة للتطورات الاقتصادية الدولية، وبخاصة ذات الصلة منها بتغير طبيعة الرأسمال الأجنبي والشركات متعددة الجنسيات، وهو الأمر الذي قاد بدوره إلى ثورة غير متوقعة في التجارة العالمية، حيث تضاعفت نسبة الإنتاج العالمي المخصص للتصدير خلال الفترة ١٩٦٥-١٩٩٠. بل والأهم من ذلك أن بلدان العالم الثالث تمكنت من مضاعفة نسبة صادراتها الصناعية في التجارة العالمية من ٥٪ عام ١٩٧٠ إلى ١٠٪ عام ١٩٨٣.(طيفور، مجلد (١٤)، ع (٢)، ٢٠٢١، ص٢٥)

ومع أن هذه التحولات الاقتصادية العالمية كانت تفرض على الهند إعادة النظر في نموذجها التنموي المتبع منذ الاستقلال، فإن الهند اتجهت بدلا من ذلك إلى تشديد إجراءات القبضة الحكومية على نواحي الاقتصاد المختلفة، بكل ما استتبع ذلك من عمليات تأميم وتوسيع للقطاع العام ليشمل إنتاج السلع الأساسية وغير الأساسية. وفي هذا الخصوص أشارت بعض الدراسات إلى أنه في الوقت الذي نجحت فيه دول جنوب شرق آسيا في تطوير تدخلها في النشاط الاقتصادي ليكون تدخلا إستراتيجيا لتعظيم مكاسبها من مزايا عملية تدويل الإنتاج والتدفقات الرأسمالية الدولية, فإن الهند فوتت على نفسها فرصة الاستفادة من تلك المزايا من خلال تدخلها التفصيلي في الاقتصاد والمعوق للمنافسة.(طيفور، مجلد (١٤)، ع (٢)، ٢٠٢١، ص٢٥)

ورغم بعض المحاولات التي بذلت خلال عقد الثمانينيات وبخاصة من قبل راجيف غاندي لاستدراك هذا الوضع للاقتصاد الهندي، فإنها جاءت متذبذبة ولم تؤت ثمارها إلى حد كبير بسبب معارضة جماعات المصالح الداخلية لها، خاصة أنها لم تمس قطاعي البنوك والتأمين. وعلى هذا، قاد التزمت الأيديولوجي وضعف الإرادة السياسية من قبل القيادات الهندية منذ منتصف الستينيات إلى أزمة الاقتصاد الهندي في عام ١٩٩١، وإلى ضرورة البحث عن أساس فلسفي جديد للتنمية الاقتصادية في الهند(القداحي، ٢٠٠٩، ص٢٣)

إعادة بناء النموذج التنموي الهندي.. الاقتصاد الحر:

تعتبر عملية إعادة هيكلة دور القطاع العام في الاقتصاد الهندي من بين أهم التغييرات التي أحدثتها عملية التحول إلى الاقتصاد الحر, إذ كان ناراسيما راو ومانموهان سينغ واضحين منذ البداية في التأكيد على أن الحكومة لم تعد مقتنعة بدور القطاع العام كقاطرة للاقتصاد، بعدما أثبت فشله الذريع في تحقيق أهداف التصنيع والنمو وتخفيف حدة الفقر، ناهيك عن نقص عائده مقارنة بما ينفق عليه من استثمارات(القداحي، ٢٠٠٩، ص٢٣)

ومن نافلة القول التأكيد على ما أضحى يكتسبه برنامج الإصلاح الاقتصادي في الهند من قوة دفع ذاتية خاصة به جعلته لا يتأثر بسقوط حكومة ناراسيما راو في انتخابات عام ١٩٩٦، حيث أعلنت كافة الأحزاب السياسية التزامها بالاستمرار فيه باعتباره السياسة الرسمية للدولة التي لا رجعة فيها. وليس أدل على ذلك من أنه في عهد حكومة الجبهة المتحدة سواء برئاسة ديف جودا أو أندركومار غوجرال تم إعطاء المزيد من الحرية والحوافز للاستثمار الأجنبي، من قبيل إعطاء حق التملك الكامل للأجانب في مشروعات (الطرق والسياحة والصناعات البترولية وتوليد الطاقة) أو الحق في تملك ٤٩٪ من قطاع الاتصالات و٥١٪ في الصناعات الدوائية، فضلا عن كثير من القطاعات الأخرى التي أصبحت الموافقة عليها بصفة آلية مثل الكيماويات والتعدين والنقل والغزل والنسيج. وكذلك الشأن بالنسبة لفاجبايي الذي أكد بعد تشكيله للائتلاف الحكومي في أعقاب انتخابات ١٩٩٨ و١٩٩٩ تعهده بتدشين المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح الاقتصادي, بإصلاح قوانين القطاع المالي والنظام الضريبي وغيرها من القوانين الحاكمة للأنشطة الاقتصادية حتى تتماشى مع عصر العولمة) أمين، ٢٠٠٢، ص٨٧)

وبالفعل فقد جاءت الدفعة الأهم للخصخصة منذ منتصف التسعينيات في عهد هذه الحكومة، حيث قررت في الأسبوع الأخير من أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٩ إلغاء جميع المعوقات البيرقراطية أمام رأس المال الأجنبي، بما يضمن منح الموافقة على الاستثمارات الأجنبية بصورة آلية. وفي عام ٢٠٠٠ قامت الحكومة بفتح قطاعات الطاقة والفحم والاتصالات والخدمات البريدية والنقل -باستثناء السكك الحديدية- أمام الاستثمار المحلي والأجنبي. كما أعلنت في مايو/ أيار من ذلك العام الخصخصة الجزئية لشركة الطيران الهندية، وفيها سمح للأجانب بتملك ٢٦٪ من إجمالي نسبة الـ ٦٠٪ التي تم طرحها للشركات الخاصة(أمين، ٢٠٠٢، ص٨٧).

الفصل الرابع
الصين والهند عملاقين عالميين

ربما كان التطور الأكبر خلال القرن الحادي والعشرين هو بزوغ فجر الصين والهند. في عام ٢٠٠٠، أصبحت الهند أكبر دولة في العالم من حيث عدد السكان حيث يبلغ عدد سكانها ١٫٤٢٩ مليار نسمة، متجاوزة الصين التي يبلغ عدد سكانها ١٫٤٢٦ مليار نسمة، وبهذا يمثل البلدان معًا حوالي ٣٥٪ من سكان العالم(أمين، ٢٠٠٢، ص ٤٤)

كما شهد كلا البلدين نمواً اقتصادياً كبيراً خلال القرن الحالي. وقد شهدت الصين النجاح الأكثر استمراراً، والذي يعود تاريخه إلى سياسات "الإصلاح والانفتاح" التي انتهجتها في أواخر السبعينيات. وبفضل انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠٢، تمكنت الصين من تجاوز اليابان في عام ٢٠١٠ لتصبح ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد عامين فقط من استضافة الألعاب الأوليمبية الصيفية في عام ٢٠٠٨. أما الهند فقد بدأت في تحرير اقتصادها في عام ١٩٩١ متأخرة إلى حد ما عن الصين، لكن بحلول منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بدأت أيضًا تتمتع بمعدلات نمو اقتصادي عالية، كما أصبحت خامس أكبر اقتصاد في العالم في عام ٢٠٢٢(جو ن بو، ٢٠٢٣، ص١٢٣) وبناءً على هذا النمو الاقتصادي والتحديث، عززت الدولتان أيضًا قوتهما العسكرية. فمن حيث الإنفاق العسكري، يصنف معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، الصين في المرتبة الثانية (بإنفاق يصل إلى حوالي ٢٩٢ مليار دولار) والهند في المرتبة الرابعة (بإنفاق يصل إلى حوالي ٨١ مليار دولار)، وذلك اعتبارا من عام ٢٠٢٢.(البدراني، ٢٠٢٣، ص٤٥)

وسوف يشكل صعود الهند والصين في حد ذاته قصتين مهمتين. وهنا يجب أيضًا النظر في العلاقة بين هاتين القوتين الناشئتين وانعكاساتها على الجغرافيا السياسية العالمية. فمن المؤكد أن العلاقات الثنائية شابتها التوترات الحدودية والتنافس على النفوذ في وسط وجنوب آسيا، ولكن العلاقة تنطوي على ما هو أكثر من المواجهة. فيما يلي، سنلقي نظرة على تاريخ العلاقات الهندية الصينية والتأثير الذي يمكن أن تحدثه هذه العلاقة على الشؤون العالمية مستقبلاً(أمين، ٢٠٠٢، ص ٤٤).

تعميق التعاون الاقتصادي رغم التوترات الحدودية

في أعقاب الحرب العالمية الثانية، حصلت الهند على استقلالها عن بريطانيا في عام ١٩٤٧، في حين أنشأ الحزب الشيوعي الصيني جمهورية الصين الشعبية في عام ١٩٤٩. وفي البداية أقامت الهند والصين علاقات ودية وتطلعية تقوم على رؤية التضامن مع الدول الأخرى في إنهاء الاستعمار في كل من آسيا وأفريقيا، إلا أن هذا التفاؤل لم يدم طويلا .(بغدادي، ٢٠١٥، ص٢٣١.)

حيث توترت العلاقات في أعقاب انتفاضة التبت في عام ١٩٥٩، عندما منح الزعماء الهنود الدالاي لاما الرابع عشر حق اللجوء إلى الهند، حيث أسس هناك حكومة الظل التبتية. وبعد ثلاث سنوات، فوجئت نيودلهي بضم الصين للأراضي المتنازع عليها في شمال شرق الهند بشكل مفاجئ، مما أدى إلى هزيمة عسكرية للهند. بعد ذلك ظلت العلاقات الثنائية باردة طوال الفترة المتبقية من الحرب الباردة(بغدادي، ٢٠١٥، ص٢٣٣.)

ومع انتهاء الحرب الباردة في الثمانينيات، استؤنفت محادثات الحدود على المستوى الإداري. ثم قام رئيس الوزراء راجيف غاندي بزيارة الصين في عام ١٩٨٨، في أول زيارة يقوم بها رئيس وزراء هندي منذ ٣٤ عامًا. وكانت هذه التطورات هي الأساس للتقدم الذي تم إحرازه في قضايا الحدود والتحسن العام في العلاقات خلال التسعينيات. لكن الهند انحرفت عن هذا المسار مؤقتاً عندما أجرت تجربة نووية في عام ١٩٩٨، واستشهد رئيس الوزراء أتال بيهاري فاجبايي بالصين باعتبارها تهديداً في رسالة بعث بها إلى الرئيس الأميركي بيل كلينتون. ولكن في عام ٢٠٠٣ قام رئيس الوزراء فاجبايي بزيارة الصين، ولاحت في الأفق بوادر التسوية مع تعيين ممثل خاص رفيع المستوى لمناقشة القضايا الحدودية. تلا ذلك اعتراف الصين بحيازة الهند الفعلية لمنطقة سيكيم، في حين اعترفت الهند بأن منطقة التبت ذاتية الحكم تشكل جزءاً أصيلاً من الأراضي الصينية. وقد أدى هذا إلى وضع الأساس "للشراكة التعاونية الاستراتيجية من أجل السلام والرخاء" بين بكين ونيودلهي، والتي تم الإعلان عنها أثناء زيارة رئيس مجلس الدولة الصيني ون جيا باو للهند في عام ٢٠٠٥.(كري، د. ت، ص٩٨)

رغم ذلك، بدأت القوات الصينية بالتوغل في الأراضي التي تسيطر عليها الهند في عام ٢٠٠٨ وتم نشر ذلك على نطاق واسع في وسائل الإعلام الهندية، ووقعت مواجهة عسكرية في عام ٢٠١٣، مما أدى إلى إشعال شعور بالحذر تجاه الصين. بعد تنصيبه رئيسا لوزراء الهند، دعا ناريندرا مودي الرئيس الصيني شي جينبينغ لزيارة الهند في عام ٢٠١٤ ، واتفق

الزعيمان الجديدان على تعزيز العلاقات الثنائية، إلا أن المواجهات تواصلت بين الجيشين في المناطق الحدودية. وفي عام ٢٠١٧، وقعت مواجهة دوكلام في بوتان بين الجيشين عندما حاولت القوات الصينية بناء طريق في الأراضي التي تطالب بها بوتان. ثم اندلع الصراع في عام ٢٠٢٠ في وادي غالوان في منطقة لداخ شمال غرب الهند عندما اعترضت الصين على أنشطة بناء الطرق التي تقوم بها الهند على طول خط السيطرة الفعلية، وأسفرت الاشتباكات المسلحة عن مقتل جنديين.(بن قانة، ٢٠٢١، ص٦٥)

لكن هذه التوترات الحدودية لم تؤثر سلباً على العلاقات الاقتصادية بين الصين والهند، فقد تضاعف إجمالي حجم التجارة الثنائية ثلاث مرات في غضون ١٥ عاما، من ٣٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٧ إلى ١١٣٫٨ مليار دولار في عام ٢٠٢٢. ومنذ عام ٢٠١٣، نجحت الصين في الوقوف على قدم المساواة مع الولايات المتحدة باعتبارها أكبر شريك تجاري للهند(ميشيل، ٢٠٢٣، ص٩٣).

ومع ذلك، فإن هذه العلاقة الاقتصادية تعد أحادية الجانب إلى حد ما، حيث تستورد الهند من جمهورية الصين الشعبية أكثر مما تصدره. كما اتسع العجز التجاري بنفس معدل نمو التجارة الكلية. وردا على ذلك، فرضت الهند قيودا على الشركات الصينية الراغبة في الاستثمار. كما حظرت تطبيق TikTok وتطبيقات الهواتف الذكية الصينية الأخرى بسبب مخاوف أمنية(جيرارد ، ٢٠٢٢، ص٨٧)

البيئة الهندية الصينية

إن مخاوف نيودلهي تمتد إلى ما هو أبعد من النفوذ الاقتصادي الصيني على الهند: فقد أدى نفوذ الصين المتزايد في جنوب آسيا ومنطقة المحيط الهندي إلى إثارة الشكوك حول الدوافع الجيوسياسية للصين. فعلى سبيل المثال، تمثل مبادرة الحزام والطريق التي أعلن عنها شي جينبينغ في عام ٢٠١٣ رؤية الصين للتنمية الإقليمية القائمة على التعاون المالي وتنفيذ مشاريع البنية التحتية واسعة النطاق في البلدان المحيطة بالهند. ولعل أكثر ما يثير قلق نيودلهي هو تعاون الصين مع باكستان. لقد خاضت باكستان والهند ثلاثة حروب منذ الاستقلال، لكن بكين اقتربت بشكل متزايد من إسلام أباد من خلال تنفيذ الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني. ويربط الممر الاقتصادي الصيني-الباكستاني منطقة شينجيانغ الأويغورية ذاتية الحكم في الصين مع مدينة جوادار الساحلية المطلة على بحر العرب، كما يمر عبر

منطقة كشمير الخاضعة لسيطرة باكستان، والتي تطالب الهند بالسيادة عليها(راما، ٢٠١٤، ص٣٢١.)

وللهند أيضًا مبادراتها التنموية الإقليمية الخاصة بها. حيث عقدت مبادرة خليج البنغال للتعاون الفني والاقتصادي المتعدد القطاعات قمتها الأولى في عام ٢٠٠٤، وهي تضم الآن بنجلاديش، وبوتان، والهند، وميانمار، ونيبال، وسريلانكا، وتايلاند. كما عقدت رابطة حافة المحيط الهندي، التي تضم ٢٣ دولة ساحلية على المحيط الهندي من جنوب أفريقيا إلى أستراليا، قمتها الأولى في عام ٢٠١٧. ومع ذلك، لم تجد نيودلهي البيئة الجيوسياسية الإقليمية مواتية على الدوام(كراوس، ٢٠٢٢، ص٥٥.)

على سبيل المثال، كانت سياسة "التوجه نحو الشرق" التي تنتهجها الهند تهدف إلى تعميق العلاقات الاقتصادية مع جنوب شرق آسيا من خلال البنية الأساسية للاتصال، لكن انقلاب ميانمار عام ٢٠٢١ أجبرها على إعادة التفكير في هذه السياسة رغم أن الميناء المدعوم من اليابان في ماتاباري – وهو أول ميناء بحري عميق في بنجلاديش - يجذب الآن انتباه نيودلهي. وإلى الغرب من الهند، كانت هناك خطة واعدة من شأنها تسهيل وصول الهند إلى أفغانستان وآسيا الوسطى وتجاوز باكستان، وكانت الخطة تنطوي على تطوير ممر نقل متعدد الوسائط يركز على ميناء تشابهار في شرق إيران (بالقرب من ميناء جوادار في باكستان). وبينما بدأ الميناء في استقبال البضائع الهندية في عام ٢٠١٧، تعيد إيران والهند الآن التفاوض بشأن مشروع الاتصال الأوسع بسبب عودة نظام طالبان إلى السلطة في عام ٢٠٢١.(كراوس، ٢٠٢٢، ص٥٥.

في الوقت نفسه، لم تهمل الهند علاقاتها مع القوى العظمى التقليدية. وقد تسارع التعاون الاستراتيجي بين الهند ودول "الرباعية" الأخرى، وهي اليابان والولايات المتحدة وأستراليا، منذ عام ٢٠١٧. كما أعربت الهند عن دعمها لرؤية منطقة المحيطين الهندي والهادئ الحرة والمفتوحة التي اقترحتها اليابان وتبنتها العديد من الدول الأخرى في المنطقة لمواجهة الإصرار الصيني(تشوا يوان، ٢٠١٧، ص ٣١).

تعاون بنّاء في المحافل الدولية

وعلى الرغم من كل هذه المناورات الجيوسياسية والتوترات الثنائية، لم تنقطع العلاقات بين نيودلهي والصين مطلقاً، حيث تظل الهند عضوًا ملتزمًا في الأطر الإقليمية والعالمية متعددة

الأطراف التي تقودها بكين. وفي عام ٢٠٠٥، أصبحت الهند عضوا مراقبا في منظمة شنغهاي للتعاون، التي تضم روسيا والصين ودول آسيا الوسطى. (أصبحت عضوا كامل العضوية في منظمة شنغهاي للتعاون في عام ٢٠١٧)، كما انضمت الهند إلى الصين في المنظمة الحكومية الدولية لمجموعة البريكس التي بدأت في عقد مؤتمرات القمة في عام ٢٠٠٩. وكانت الهند أيضا عضوا مؤسسا للبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية الذي تأسس في عام ٢٠١٥(عبدالجواد، ٢٠١٥، ص١٨٧).

وعلى مستوى الحوكمة العالمية أيضاً، تتميز العلاقات الصينية الهندية بمزيج من المنافسة والتعاون. على سبيل المثال، تريد الهند الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وفي حين تدعم الولايات المتحدة وروسيا والمملكة المتحدة وفرنسا موقف نيودلهي، أحجمت الصين عن دعمها. يتمتع الأعضاء الدائمون الحاليون في مجلس الأمن الدولي بحق النقض على جميع المقترحات، وإذا أصبحت الهند أو الدول الكبرى الأخرى مثل البرازيل واليابان وألمانيا أعضاء دائمين، فمن المرجح أن يتم إجراء إصلاحات جذرية في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وهذا من شأنه أن يضعف الامتيازات المؤسسية التي تتمتع بها الصين ونفوذها النسبي في الأمم المتحدة(جورج، العدد (١٢٨)، ٢٠١٥، ص٦٥)

نظراً لهذه الظروف، فإن تركيز الهند على مجموعة العشرين وما بذلته من مجهودات غير عادية لرئاستها في عام ٢٠٢٣ أمر جدير بالملاحظة. فهو يعكس تصميم الهند على تقديم نوع معين من قيمة القيادة العالمية، على سبيل المثال، الهند قادرة على الانخراط بشكل بناء مع كل من البلدان المتقدمة الكبرى والاقتصادات الناشئة والجمع بينهما(جيرارد، ص٨٧) تقليديا، نصّبت الصين نفسها زعيماً "للجنوب العالمي" للاقتصادات النامية والناشئة غير الغربية. ومع ذلك، استضافت الهند "قمة صوت الجنوب العالمي" الافتراضية في يناير/كانون الثاني ٢٠٢٣. وبما أن الهند كانت رئيسة مجموعة العشرين في عام ٢٠٢٣ واستضافت نيودلهي القمة، فقد وضعت الحكومة الهندية نفسها كقناة موصّلة لأصوات دول الجنوب العالمي من أجل أخذها في الاعتبار في إجراءات مجموعة العشرين. وفي قمة سبتمبر/ أيلول، اقترحت الهند انضمام الاتحاد الأفريقي إلى مجموعة العشرين ونجحت في تحقيق ذلك، بالإضافة إلى صياغة الإعلان المشترك لمجموعة العشرين الذي يعكس اهتمامات الجنوب العالمي بشأن قضايا الغذاء والطاقة. ثم عقدت الهند قمة افتراضية ثانية لقمة الجنوب العالمي

في نوفمبر/ تشرين الثاني(كراوس، ٢٠٢٢ ، ص ٧٧)

على الرغم من أن الصين لم تعقد قمة مماثلة، فقد حضر رئيس مجلس الدولة لي تشيانج قمة "مجموعة الـ ٧٧ + الصين" في كوبا في أعقاب قمة مجموعة العشرين مباشرة. وهنا أكد الجانب الصيني على إنجازاته السابقة في مجال التعاون التنموي مع أكثر من ١٦٠ دولة. ثم انعقد منتدى الحزام والطريق الثالث للتعاون الدولي في أكتوبر/تشرين الأول في بكين، مما سمح للرئيس شي جينبينغ بإعادة التأكيد على رغبة بكين في العمل مع الدول الأخرى لتحقيق التحديث والتنمية الاقتصادية(كراوس، ٢٠٢٢ ، ص ٧٧)

ورغم أنه قد يكون هناك منافسة على الزعامة والنفوذ، فإن جاذبية الهند والصين بالنسبة للدول غير الغربية تعتمد على رغبة مماثلة في مساعدة الدول الناشئة الأخرى في صعودها. كما أن الهند والصين "تقاتلان في خندق واحد" في بعض المحافل العالمية. ففي عام ٢٠٢١، عندما تمت مناقشة تغير المناخ والبنية التحتية للطاقة التي تعمل بالفحم في مؤتمر الأطراف السادس والعشرين في غلاسكو، شكلت الهند والصين في الواقع جبهة دبلوماسية موحدة. وفي حين دفعت بريطانيا، الدولة المضيفة للمؤتمر، وبقية أوروبا إلى "التخلص التدريجي الكامل" من توليد الطاقة بحرق الفحم، نجحت الهند والصين في قصر المناقشة على "التخفيض التدريجي"(بن قانة، مصدر سابق، ص١٢٣)

هذا مؤشر واضح على أن ميزان القوى في العالم يتغير، ومن المرجح أن تجد الهند والصين في المستقبل قضية مشتركة في مجالات أخرى من الشئون العالمية. وإذا كان الأمر كذلك، فسوف يمارسون تأثيراً كبيراً على اتجاه الحوكمة العالمية والنتائج الجيوسياسية في المستقبل(بن قانة، مصدر سابق، ص١٢٣)

الخاتمة

١. كان الاقتصاد الصيني يعاني عام ١٩٤٩ من الآثار المنهكة لعقود من الحرب. تضرر العديد من المناجم والمصانع أو دُمرّ. في نهاية الحرب مع اليابان عام ١٩٤٥.

٢. استعادت الصين قاعدة اقتصادية قابلة للاستمرار، كانت القيادة في عهد ماو تسي تونغ وتشو إن لي وغيرهم من المحاربين الثوريين على استعداد للشروع في برنامج مكثف للنمو الصناعي والتنشئة الاجتماعية.

٣. استندت الفلسفة التي صاغها نهرو عشية حصول الهند على استقلالها إلى ركيزتين متكاملتين، وهما: التخطيط، وتكامل جهود القطاعين العام والخاص في التنمية.

٤. عام ١٩٩١ واجه الاقتصاد الهندي أزمة غير مسبوقة. ويرى كثيرون أن بوادر أزمة هذا النموذج التنموي ترجع إلى منتصف الستينيات، مع جمود الدولة الهندية وعجزها عن الاستجابة السريعة للتطورات الاقتصادية الدولية.

٥. تعتبر عملية إعادة هيكلة دور القطاع العام في الاقتصاد الهندي من بين أهم التغييرات التي أحدثتها عملية التحول إلى الاقتصاد الحر.

٦. كان التطور الأكبر خلال القرن الحادي والعشرين هو بزوغ فجر الصين والهند. في عام ٢٠٠٠، أصبحت الهند أكبر دولة في العالم من حيث عدد السكان حيث يبلغ عدد سكانها ١٫٤٢٩ مليار نسمة، متجاوزة الصين التي يبلغ عدد سكانها ١٫٤٢٦ مليار نسمة، وبهذا يمثل البلدان معًا حوالي ٣٥٪ من سكان العالم.

٧. تقليديا، نصّبت الصين نفسها زعيماً "للجنوب العالمي" للاقتصادات النامية والناشئة غير الغربية.

٨. ميزان القوى في العالم يتغير، ومن المرجح أن تجد الهند والصين في المستقبل قضية مشتركة في مجالات أخرى من الشئون العالمية.

المصادر

١. الاحمر، فادي عبد الغني المعضلة الأمنية وأثرها في التنافس الصيني-الهندي، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية مجلد (٤)، عدد (١)، ٢٠١٠.

٢. أمين، سمير الاقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين، ترجمة: فهيمة شرف الدين، ط١، دار الفارابي، بيروت، ٢٠٠٢.

٣. بالو، جان جزيف الاقتصاد الهند، تر: صباح ممدوح كنعان، منشورات الهيئة العامة للكتاب السوري، دمشق، ٢٠١١.

٤. البدراني، خلف حميد عدنان, السياسات الخارجية للقوى الآسيوية الكبرى تجاه المنطقة العربية دراسة مقارنة لكل من اليابان والصين والهند، الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٢٣.

٥. البديري، كرار انور ,الصين بزوغ القوة من الشرق، السلسلة الجامعية، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، شركة صبح للطباعة، بيروت- لبنان، ٢٠١٥.

٦. بغدادي، إبراهيم عبد السالم, التجربة الهندية في إفريقيا، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٥.

٧. بن قانة، محمد إسماعيل اقتصاد التنمية نظريات-نماذج-استراتيجيات، ط١، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٢١.

٨. تشاندران راما، الهنود العاملون في الخارج ذراع جديدة للنمو الاقتصادي، في الهند عوامل النهوض وتحديات الصعود، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٤.

٩. جصاص، لبنى, أبعاد التنافس الصيني الهندي للهيمنة الإقليمية في جنوب أسيا، أطروحة دكتوراة، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٧.

١٠. جو ن بو، أوستفريفيشوس، بيتراس، مازن، ,اقتصاد الهند الدور والمستقبل في نظام عالمي جديد في الهند عوامل الصعود وتحديات النهوض، الدار العربية للعلوم ناشرون، الدوحة، ٢٠٢٣.

١١. جيرارد، كارل و ريد, لعبة الطاقة الكبرى كيف ستغير القوة المتزايدة في آسيا العالم، ترجمة: أسماء عليوة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ٢٠٢٢.

١٢. جيلبوي جورج، أسطورة المعجزة الصينية، مجلة الثقافة العالمية، الكويت، العدد (١٢٨)، ٢٠١٥.

١٣. حسين، سعد علي القدرات النووية في شرق اسيا القدرات النووية الصينية نموذجاً، مجلة الدراسات الدولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (١٥)، ٢٠٠٢.

١٤. حكيمي، توفيق, مستقبل التوازن الدولي في ظل الصعود الصيني، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، ٢٠١٥.

١٥. طيفور، فاروق الدول الصاعدة وعالم ما بعد الهيمنة الامريكية، مجلة العلوم السياسية، مجلد (١٤)، ع (٢)، ٢٠٢١.

١٦. عبد السلام، محمد القدرات العسكرية الصينية والتوازن الاقليمي، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة- مصر، المجلد (١٨٣) ، عدد (٤٦)، ٢٠١١.

١٧. عبدالجواد، هالة, العالقات المصرية بدول تكتل بريكس الاقتصادي، المؤتمر الدولي الثالث لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ٢٠١٥.

١٨. عبدالوهاب، خالد مشكلة الحدود بين الصين والهند في ضوء المتغيرات العالمية الجديدة، رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث الأسيوية، جامعة الزقازيق، ٢٠٠٤.

١٩. علوان، خضير القوى العالمية والتوازنات الاقليمية، الأردن، دار اسامة للنشر والتوزيع، ٢٠١٥.

٢٠. القداحي، محمود هشام, معالم الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والقومية في البلدان النامية، الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، ٢٠٠٩.

٢١. كراوس، ريتشارد ,الثورة الثقافية الصينية .. مقدمة قصيرة جداً ، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ٢٠٢٢.

٢٢. كري، كامل التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، د. ت.

٢٣. مخيمر، اسامة فاروق التمدد الحضاري رهانات القوة الناعمة لتعزيز الصعود الهندي، مجلة السياسة الدولية، ع (٢١٧)، ٢٠١٩.

٢٤. ميشيل، ايريك بوتيه وفوكان ,التطور الاقتصادي في آسيا الشرقية، ترجمة: صباح ممدوح كعدان، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ٢٠٢٣.

٢٥. يوان، تشانج تشوا, الاقتصاد الصيني .. الإصلاحات والتحولات، ترجمة: طارق فرماوي وآخرين ، مؤسسة بتانة ، القاهرة، ٢٠١٧.

٢٦. يونس ,مؤيد يونس، ادوار القوى الاسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي في اسيا بعد الحرب العالمية الثانية وافاقها المستقبلية، الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان- الاردن، المملكة الهاشمية الاردنية، ط١، ٢٠١٦.

References:

1. Al-Ahmar, Fadi Abdul Ghani, "The Security Dilemma and Its Impact on Chinese-Indian Competition", Academic Journal of Legal and Political Research, Vol. 4, No. 1, 2010.

2. 2Amin, Samir, "The Political Economy of Development in the 20th and 21st Centuries", translated by Fahima Sharaf al-Din, Dar al-Farabi, Beirut, 2002.

3. 3Palou, Jean-Joseph, "The Economy of India", translated by Sabah Mamdouh Kanaan, Syrian General Authority for Book Publications, Damascus, 2011.

4. Al-Badrani, Khalaf Hamid Adnan, "The Foreign Policies of Major Asian Powers towards the Arab Region: A Comparative Study of Japan, China, and India", Academicians for Publishing and Distribution, Amman, 2023.

5. 5Al-Badri, Karrar Anwar, "China: The Rise of Power from the East", University Series, Hammurabi Center for Strategic Studies, Beirut, Lebanon, 2015.

6. 6Al-Baghdadi, Ibrahim Abd al-Salam, "The Indian Experience in Africa", Dar al-Arabiya for Sciences Publishers, Beirut, 2015.

7. 7Ben Kana, Muhammad Ismail, "Development Economics: Theories, Models, Strategies", Dar Osama for Publishing and Distribution, Amman, 2021.

8. Chandran Rama, "Overseas Indians: A New Arm for Economic Growth", in "India: Factors of Rise and Challenges of Ascendancy", Dar al-Arabiya for Sciences Publishers, Beirut, 2014.

9. 9Jassas, Lubna, "Dimensions of Chinese-Indian Competition for Regional Hegemony in South Asia", PhD thesis, University of Batna, Faculty of Law and Political Sciences, 2017.

10. Jo N Bo, Ostfriesohus, Pietras, Mazen, "The Economy of India: Role and Future in a New Global System", in "India: Factors of Rise and Challenges of Ascendancy", Dar al-Arabiya for Sciences Publishers, Doha, 2023.

11. Gerard, Karl and Reid, "The Great Game of Energy: How Asia's Rising Power

Will Change the World", translated by Asmaa Aliwa, Nile Arab Group, Cairo, 2022

12. Gelbway, George, "The Myth of the Chinese Miracle", Journal of World Culture, Kuwait, Issue 128, 2015.

13. Hussein, Saad Ali, "Nuclear Capabilities in East Asia: China's Nuclear Capabilities as a Model", Journal of International Studies, Center for International Studies, University of Baghdad, Issue 15, 2002.

14. Hakimi, Tawfiq, "The Future of International Balance in Light of China's Rise", PhD thesis, Faculty of Law and Political Sciences, University of Batna, 2015.

15. Tayfur, Farouk, "Rising Powers and a World Beyond American Hegemony", Journal of Political Science, Vol. 14, No. 2, 2021.

16. ع Abd al-Salam, Muhammad, "China's Military Capabilities and Regional Balance", Journal of International Politics, Al-Ahram Foundation, Cairo, Egypt, Vol. 183, No. 46, 2011.

17. عبدالجوادAbd al-Jawad, Hala, "Egypt's Relations with the BRICS Economic Bloc", Third International Conference of the Faculty of Economics and Political Science, Cairo University, 2015.

18. 18Abd al-Wahhab, Khaled, "The Border Problem between China and India in Light of New Global Changes", Master's thesis, Institute of Asian Studies and Research, Zagazig University, 2004.

19. : Alwan, Khudair, "Global Powers and Regional Balances", Jordan, Dar Osama for Publishing and Distribution, 2015.

20. Al-Qaddahi, Mahmoud Hisham, "The Strategic Features of Economic and National Development in Developing Countries", Alexandria, Youth University Foundation, 2009.

21. : Kraus, Richard, "The Chinese Cultural Revolution: A Very Short Introduction", Hindawi Foundation for Education and Culture, Cairo, 2022.

22. Kuri, Kamil, "Economic Development", Dar al-Nahda al-Arabiya, Beirut.

23. : Mukhaymer, Osama Farouk, "Cultural Expansion: The Stakes of Soft Power in Enhancing India's Rise", Journal of International Politics, No. 217, 2019.

24. : Michel, Eric Botte and Foucault, "Economic Development in East Asia", translated by Sabah Mamdouh Kaadan, Syrian General Authority for Book Publications, Damascus, 2023.

25. : Yuan, Zhang Zhuo, "The Chinese Economy: Reforms and Transformations", translated by Tariq Farmawi and others, Petana Foundation, Cairo, 2017.

26. Younes, Muayyad Younes, "The Roles of Major Asian Powers in Strategic Balance in Asia after World War II and Future Prospects", Academicians for Publishing and Distribution, Amman, Jordan, 1st edition, 2016.